

المملكة العربية السعودية مركز عالمي جديد للطيران العام





المحتويات

- 04 كلمة افتتاحية
معالي رئيس الهيئة العامة للطيران المدني
- 06 مقدمة
لماذا ستصبح المملكة العربية السعودية مركزًا عالميًا
للطيران العام
- 07 فرص النمو
- 08 الملخص التنفيذي
الطموح وركائز خارطة الطريق
- 10 تجسيد خارطة طريق الطيران العام
البنية التحتية
- 11 الإمدادات، والخدمات، واللوائح
- 12 فرص الاستثمار
للتواصل معنا





الكلمة الافتتاحية

يحظى قطاع الطيران المدني بالدعم والرعاية والاهتمام من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - وحرصهما على الارتقاء بهذا القطاع وتطويره لتحقيق أفضل النتائج والإنجازات محلياً وإقليمياً ودولياً، وجعله قطاعاً رائداً ضمن رؤية السعودية 2030 والمتوافقة مع مستهدفات استراتيجية القطاع الهادفة إلى تنمية الاقتصاد الوطني، وجذب الفرص الاستثمارية، واستقطاب أهم الشركات العالمية.

وفي إطار خطة العمل لتحقيق أهدافنا الطموحة؛ نضع أولويتنا في تطوير صناعة الطيران في المملكة، حيث يساهم الطيران العام بدور حيوي في تعزيز النشاط التجاري والربط والابتكار؛ وهو ما عكس الأهمية المتزايدة لدور الطيران العام في تسهيل التجارة وتعزيز النمو الاقتصادي.

وبالتزامن مع ذلك؛ نشهد تطورات تكنولوجية ملحوظة في مجال الطيران العام، فعلى سبيل المثال: أدى ظهور الطائرات فائقة المدى إلى توسيع نطاق ومرونة السفر الجوي الخاص، والسفر الجوي للشركات.

وأسفر التركيز المتزايد في صناعة نماذج أعمال جديدة ومبادرات ممثلة ببرامج عضوية في الطيران العام؛ عن توفير فرص جديدة للنمو لصالح المشغلين ومقدمي الخدمات أكثر من أي وقت مضى.

ومع تحديد خارطة طريق الطيران العام للهيئة العامة للطيران المدني، يجب علينا استغلال الاتجاهات الرئيسية لإطلاق الإمكانيات الكاملة للقطاع، ومن خلال إرساء أسس قوية وتعزيز الاستدامة والربط؛ سنعمل على تعزيز مكانة المملكة كمركز عالمي للطيران العام؛ تحقيقاً لمستهدفات رؤية السعودية 2030.

وأنا على ثقة تامة من أن هذه الخارطة؛ ستكون بمثابة إطار عمل قوي يقود عملية تطوير الطيران العام في المملكة، مما يعزز التزامنا بمنظومة طيران مزدهرة ومستدامة.

كما نتطلع لتحويل تلك الخارطة إلى واقع بالتعاون مع المستثمرين والمشغلين، نحو تقديم تجربة فريدة لا مثيل لها للمسافرين.

معالي الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالله الدعيلج
رئيس الهيئة العامة للطيران المدني



مقدمة

لماذا ستصبح المملكة مركزا عالميًا للطيران العام

تشهد المملكة تحولاً كبيراً، إذ تقود رؤية السعودية 2030 نموًا اقتصاديًا لم يسبق له مثيل مع فرص واعدة في مختلف قطاعات الاقتصاد.

إن رؤية السعودية 2030 تقود تغييرا جذريا في طلب خدمات السفر، من خلال تعزيز السياحة الداخلية وزيادة الطلب المحلي.

كما تقود الاستراتيجية الوطنية للطيران، التي وافق عليها مجلس الوزراء في عام 2020، مخطط التحول الذي تعيشه المملكة اليوم؛ لتلبية الطلب المتزايد على خدمات السفر وتقديم مستوى عالمي من الخدمة.

المملكة العربية السعودية - محركات النمو

توقعات مرتفعة لنمو السياحة

لدى المملكة العربية السعودية أهداف سياحية طموحة لعام 2030، ممثلة بشكل أساسي بالمشاريع الكبرى والوجهات الترفيهية

عدد السياح القادمين إلى المملكة **X2.5**

مساحة واسعة لتطوير شبكة المطارات

تتمتع المملكة العربية السعودية بمساحات واسعة، تشجع على توسيع شبكة المطارات الحالية (29 مطارا)

الدولة الأكبر من حيث المساحة عالمياً، والتي تقدر بحوالي 2.15 مليون كيلو متر مربع **#8**

التزام مالي قوي

توفر المملكة التزاما ماليا قويا لتحقيق رؤية السعودية 2030 واستراتيجيات السياحة والطيران

استثمارات متوقعة في قطاع الطيران بحلول عام 2030 **365 مليار ريال**

فرص النمو



طائرات رجال الأعمال

الطلب من الأفراد ذوي الدخل المرتفع ومقيمي الفعاليات والشركات - مما يوفر إمكانية الوصول والراحة خارج نطاق شركات الطيران التجارية.



الطائرات التوربينية

الطلب على الوجهات السياحية، مما يوفر فرصا للسفر على ارتفاعات منخفضة ومسافات قصيرة إلى المطارات الصغيرة (على سبيل المثال، التنقل بين الجزر).



طائرات الهليكوبتر

الطلب على المناطق والوجهات السياحية، وخدمات الطوارئ وقطاعات الصناعة والنفط والغاز لتقييم المواقع النائية.



الطائرات ذات الجناح الثابت

الطلب على الأنشطة الترفيهية الذي تدعمها رؤية السعودية 2030 وزيادة تدريب الطيارين لتلبية متطلبات رأس المال البشري الواسعة في المملكة.



طائرات فائقة الخفة

الطلب السياحي على الخدمات الترفيهية (على سبيل المثال، منطاد الهواء الساخن).



ملخص تنفيذي

خارطة طريق الطيران العام

تستهدف خارطة طريق الطيران العام تعزيز المردود الاقتصادي للقطاع وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 7.8 مليار ريال باستثمارات متوقعة في قطاع الطيران وخلق أكثر من 35,000 فرصة عمل بحلول عام 2030.

ومع النمو المستهدف بواقع 24 رحلة لطائرات رجال الأعمال لكل 10,000 نسمة، تعطي خارطة الطريق الأولوية لتعزيز البنية التحتية، بما في ذلك زيادة صالات الطيران العام، وزيادة المساحة الإجمالية لحظائر الطائرات، وتعزيز مطارات الطيران العام، لتحسين الربط بين المطارات.

وتستهدف خارطة الطريق تعزيز نمو القطاع من خلال زيادة عدد مشغلي الطائرات ومقدمي الخدمات الأرضية، بالإضافة لمشغلي شركات الصيانة ومراكز الإصلاح.

ومن المتوقع أن تساهم خارطة طريق الطيران العام في تحسين أداء القطاع، وتعزيز النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل، كما ستساهم في مساعدة المملكة على أن تصبح مركزاً عالمياً للطيران العام عبر تطبيق الاستراتيجيات المحددة وتنفيذ الأهداف المخطط لها في هذه المجالات الرئيسية.

طموحنا

أن تكون المملكة مركزاً عالمياً للطيران العام

خطة تطوير قطاع الطيران العام - العناصر الرئيسية
الأهداف الرئيسية لعام 2030



الأثر الاقتصادي للطيران العام

7.8

مليار ريال مساهمة القطاع في
الناتج المحلي الإجمالي
(مقابل 0.6 مليار في عام 2021)

35 ألف

وظيفة في القطاع
(مقابل أقل من 3 آلاف وظيفة في
عام 2021)



إمدادات وخدمات الطيران العام

60%

حصة مشغلي الطيران المحليين في
السوق الدولية
(مقابل 40% في عام 2021)

أكثر من 2/3

مشغلي الخدمات / مراكز الصيانة
للطيران العام مقرهم في المملكة
(مقابل 0/2 في عام 2021)



البنية التحتية للطيران العام

6

مطارات مخصصة للطيران العام
(مقابل صفر في عام 2021)

9

صالات خاصة في المطارات التجارية
(مقابل 2 في عام 2021)



نمو قطاع الطيران العام

24

رحلة لطائرات رجال الأعمال
لكل 10,000 نسمة
(مقابل 5 رحلات في عام 2021)

أكثر من 90%

من الطائرات مملوكة
لسعوديين، ومقرها المملكة
(مقابل 25% فقط في عام 2021)



ركائز خارطة الطريق

تحسين الربط الجوي بين مطارات الطيران العام



من خلال إضافة 6 مطارات خاصة لطائرات رجال الأعمال و9 صالات للطيران العام في المطارات التجارية. توسيع وتطوير المساحات الخاصة بحظائر الصيانة والإصلاح.

توفير خدمات أرضية تنافسية



رفع مستوى خدمات المناولة الأرضية وتعزيز التنافسية

توطين شركات الصيانة والإصلاح بالطيران العام



جذب شركتين على الأقل في مجال قطع الغيار والصيانة ودعم تطوير الشركات المصنعة المستقلة

تشغيل مستدام للطائرات



تعزيز تنافسية مشغلي الطائرات

تطوير خدمات الطيران العام



تمكين وتوفير المزيد من عروض التامين والتمويل

- تعزيز تجربة العملاء من خلال رقمنة العمليات الشاملة
- استقطاب الكفاءات المطلوبة وتطوير مهاراتها
- تحقيق الريادة في مجال الابتكار والاستدامة

- تأمين النفقات الرأسمالية (CAPEX)
- وضع إطار تنظيمي عالي المستوى لخدمات الطيران العام
- تطوير حوكمة فعالة للجهات المعنية داخل قطاع الطيران العام

عوامل التمكين

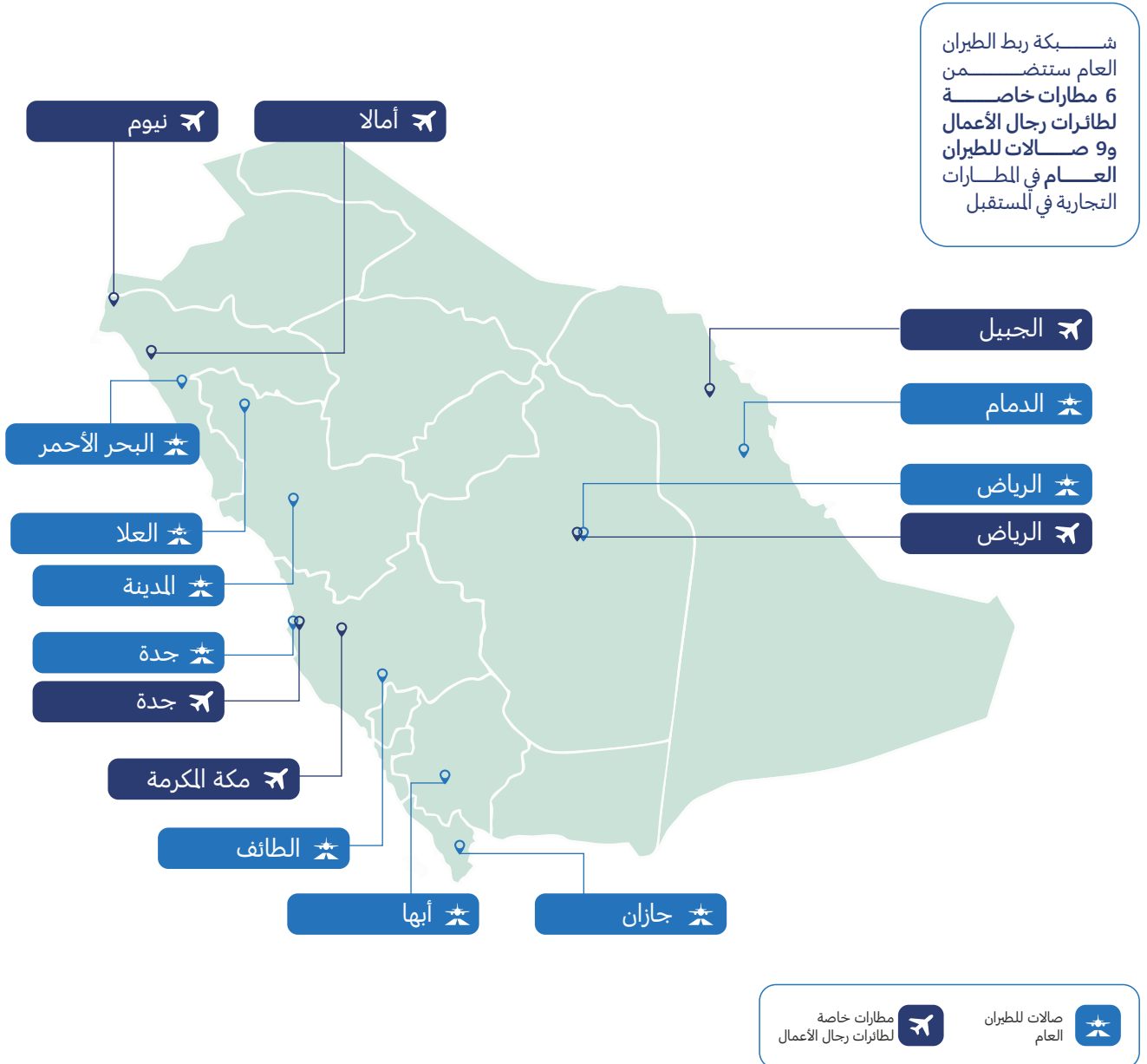


تجسيد خارطة طريق الطيران العام

البنية التحتية

بعد تطوير البنية التحتية بمثابة العمود الفقري لنمو قطاع الطيران العام، لذا تستهدف الخطة إنشاء 6 مطارات جديدة للطيران العام. كما تستهدف إنشاء 9 صالات للطيران العام في جميع أنحاء المملكة، والتي ستغطي الصاليتين الحاليتين في المطارات التجارية، لتلبية الطلب المتوقع على الطيران العام في المملكة بحلول عام 2030.

وتضمن خارطة الطريق توفير سعة مخصصة لمواقف الطائرات في المواقع الرئيسية، الأمر الذي سيؤدي إلى جذب طائرات رجال الأعمال ويساهم في رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة.



الإمدادات

تساهم أعمال البنية التحتية في دعم خدمات الطيران العام بشكل أكبر في جميع أنحاء المملكة، وهو ما سيؤدي إلى التوفير في تكلفة التشغيل لصالح المشغلين. بالإضافة إلى ذلك، ستتبع المملكة نهجاً متعدد الجوانب لتشجيع فرص العرض في السوق، بما في ذلك: تعزيز تقديم الخدمات لمقدمي الخدمات الأرضية في جميع أنحاء المملكة. مراجعة الرسوم واللوائح.

الخدمات

يُعد تطوير خدمات الإصلاح والصيانة أحد العناصر الأساسية، مما يتيح التوسع وخفض تكاليف مقدمي الخدمات الأرضية، وتهدف إلى جذب المزيد من شركات الصيانة والإصلاح إلى المملكة، ودعم تطوير أصحاب القدرات المحلية في قطاع الطيران العام. كما تعمل المملكة على تشجيع تطوير خدمات التأمين على الطيران والتمويل والتأجير داخل المملكة.

اللوائح

تعتمد خارطة الطريق على برنامج تنظيمي شامل تقوده الهيئة العامة للطيران المدني، والذي يضمن لتقليل العوائق وتبسيط العمليات التنظيمية لشركات الطيران العام.

لوائح اقتصادية مبسطة

قامت الهيئة العامة للطيران المدني بالسماح لنقل الركاب إلى وجهات دولية أخرى للشركات الأجنبية "Empty-leg removal"، لتمنح المزيد من المرونة لمشغلي الخدمات، ولتحسين الربط الجوي في المملكة. كما سهلت الهيئة العامة للطيران المدني متطلبات الترخيص لمقدمي الخدمات الأرضية والصيانة ومراكز الإصلاح لمنح تسهيلات للمستثمرين الجدد إلى قطاع الطيران العام.



لوائح السلامة

ستعمل خارطة الطريق على تبسيط المعايير وتطبيق لوائح السلامة المتناسبة لتمكين نمو القطاع.



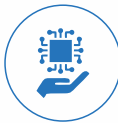
إلغاء ضريبة القيمة المضافة

عالجت اللوائح أوجه عدم المساواة في الضرائب بين المشغلين المحليين والأجانب.



تعزيز الخدمات الرقمية

تُعزز الهيئة العامة للطيران المدني الخدمات الرقمية من خلال تطوير منصة جديدة وتطوير الخدمات التي تقدمها الهيئة لمستخدمي قطاع الطيران والمشغلين.



فرص الاستثمار

يوفر الطيران العام فرص استثمارية هائلة، حيث تعمل المملكة على تنويع اقتصادها ودعم قطاع السياحة.

سيساهم النمو المتوقع في زيادة عدد الرحلات للفرد ما يعادل خمسة أضعاف من خلال تطوير شبكة من المطارات المخصصة والصالات في جميع أنحاء المملكة.

وبشكل محدد، يتم حالياً التخطيط لتطوير 6 مطارات جديدة للطيران العام بحلول عام 2030، تقع في المدن الرئيسية وهي الرياض، ومكة، وجدة، ونيوم، وأمالا، والجبيل، بالإضافة لـ 9 صالات للطيران العام داخل المطارات التجارية.

سيؤدي هذا التوسع في البنية التحتية لمطارات الطيران العام إلى توفير فرص استثمارية كبيرة في جميع أنحاء القطاع، ما سينتج عنه وبشكل فوري، خلق فرص استثمارية كبيرة لصناديق البنية التحتية، ومشغلي المطارات، ومقدمي الخدمات الأرضية، وشركات الصيانة والإصلاح، لضمان تطوير القطاع وخلق فرص متكافئة للمستثمرين محلياً ودولياً.

وعلى المدى الطويل، ستؤدي ملكية هذه المرافق وتشغيلها وإدارتها إلى خلق فرص لمشغلي المطارات ومقدمي الخدمات الأرضية وشركات خدمات الطيران العام الأخرى.

وفي سبيل تسهيل هذا النمو، تركز خارطة الطريق على تعزيز عروض التأمين والتمويل، بالنظر إلى إمكانات السوق والطلب المستمر في المنطقة على رحلات العمل والترفيه، وهو ما يمثل فرصة كبيرة للمؤسسات المالية وشركات التأجير ومقدمي خدمات التأمين المتخصصة لتطوير منتجات وخدمات مبتكرة تلي احتياجات عملاء الطيران العام والتجاري والترفيهي في المملكة.

بشكل عام، تحدد خارطة الطريق في المملكة تحولاً طموحاً في منظومة الطيران العام وشركاتها في المملكة.

ومن المنتظر أن يساهم التطوير الهائل في البنية التحتية والتوسعة في الخدمات المخطط لها عن خلق فرص استثمارية متنوعة لمشغلي المطارات، ومقدمي الخدمات الأرضية، وسوق الصيانة والإصلاح والخدمات الإضافية.

ومن المنتظر أن يجني المستثمرون الرائدون مكاسباً كبيرة في السنوات المقبلة نتيجة لهذا النمو.

للتواصل معنا

تعد الهيئة العامة للطيران المدني الجهة الرائدة المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ خارطة طريق هذا القطاع، وتمكين الترويج المحلي والعالمي لفرص الطيران العام.

وفي سبيل ذلك، أنشأت الهيئة العامة للطيران المدني إدارة عامة جديدة متخصصة لدعم المشاركة في قطاع الطيران العام وتسهيل الفرص التي تخلقها هذه الخطة.

للمزيد حول خارطة طريق الطيران العام والفرص الاستثمارية التي توفرها، تواصلوا معنا على: GeneralAviation@gaca.gov.sa